اقتصاد

نجدة آنزور نائب والعبود وصالح أمينا سر وقاروما والزيبق مراقبان

نواب الشعب يختارون هدية عباس كأول سيدة لرئاسة السلطة التشريعية في الوطن العربي

عباس: ثقة الشعب لا تقدر بثمن ولا يوازيها إلا رضاه عن نتائج عملنا

الوطن

فازت عضو مجلس الشعب هدية خلف عباس بمنصب رئيس المجلس بالتزكية خلال الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى للدور التشريعي الثاني التي بدأت أمس، بعد ترشيحها من الكتلة الكبرى في البرلمان التي يقودها حزب البعث والبالغ عدد مقاعده ١٨٦ مقعداً.

وانطلقت الجلسة أمس برئاسة أكبر الأعضاء سناً عبد العزيز طراد الملحم، وأميني السر الأصغر سناً ديمة سليمان وأنس زريبع، فيما اختار الملحم مراقبين اثنين من الحضور تولوا جميعاً المكتب المؤقت وأشرفوا على أداء جميع الأعضاء اليمين الدستورية ثم انتهت مهمة «المؤقت» بانتخاب المكتب الدائم للمجلس وفق أحكام الفقرة أ من المادة الرابعة للنظام الداخلي للمجلس.

وترشحت عباس وحدها لرئاسة المجلس ففازت بالتزكية، ثم ألقت مباشرة أول كلمة لها كرئيسة للمجلس وافتتحتها بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم تعهدت بأن «المجلس سيرفع راية الوطن وكرامة شعبه وسيادة قراره ولن يقبل عن ذلك بديلاً ولن يسكت عن خطأ أو تقصير أو فساد أياً كان مرتكبوه وسنرفع الصوت عاليا للحفاظ على حقوق المجتمع ونحاسب كل الفاسدين، وسنقول شكرا من القلب لكل المخلصين الذين يقومون بواجبهم».

وأضافت عباس: «إن ثقة الشعب لا تقدر بثمن ولا يوازيها إلا رضاه عن نتائج عملنا وسنسعى لنكون خداماً مخلصين لكل الناس وسنعمل على إيجاد الحلول المعقولة لمشاكلهم وتلبية احتياجاتهم وسنتواصل معهم دائماً وسنرفع تحت قبة المجلس راية الأخلاق ونسعى إلى العدالة وإحقاق الحق».

واختتمت عباس كلمتها بتوجيه التحية للجيش السوري قائلة: «معكم وبكم سيبقى الوطن عزيزاً».

وبعدها تم استكمال انتخاب مكتب المجلس الدائم فنجح نجدة إسماعيل آنزور بالتزكية كنائب لرئيس المجلس، في حين انتخب العضوان رامي الصالح وخالد العبود أميني سر بواقع ٢٣٧ صوتاً و٢١٨ صوتاً على حساب المرشح الثالث جرجس عزيز الشنور، وجاء العضوان ماهر قاورما وعاطف الزيبق كمراقبين.

ثم علقت الجلسة إلى الساعة العاشرة صباحاً من اليوم.

وتعد عباس أول امرأة تتولى رئاسة مجلس الشعب منذ عام ١٩١٩ حين تشكل أول برلمان وطني متمثل بالمؤتمر السوري ترأسه حينئذ هاشم الأتاسي وكان عام ٢٠٠٣ شهد ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية في سورية انتخاب سيدة في مكتب مجلس الشعب أميناً للسر إنعام عباس عضو المجلس المستقلة عن قطاع العمال والفلاحين من محافظة طرطوس.

وحصلت المرأة السورية على حقها في الانتخاب والترشح للمجالس التشريعية قبل معظم النساء العربيات وذلك عبر دستور عام ١٩٥٣ كأول دستور سوري منح المرأة حق الانتخاب وحق الترشح للمجالس التشريعية أيضاً مثلها مثل الرجل وتصاعد حضور المرأة تحت قبة البرلمان من خمس نساء في الدور التشريعي الأول بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ من أصل ١٨٦ عضواً إلى ٣١ سيدة في الدور التشريعي الأول بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ من أصل ٢٥٠ عضواً.

وعباس من مواليد محافظة دير الزور عام ١٩٥٨ وتحمل شهادة دكتوراه في الهندسة الزراعية من جامعة حلب وعملت مدرسة في جامعة الفرات وشغلت مناصب منها عضو في المكتب الإداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية لفرع المنطقة الشرقية ورئيسة للمكتب الإداري للاتحاد الوطني لطلبة سورية فرع دير الزور الرقة وعضو قيادة فرع دير الزور لحزب البعث العربي الاشتراكي، وانتخبت كعضو في مجلس الشعب للدور التشريعي الثامن بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وهي عضو بلجنة المصالحة الوطنية على مستوى محافظة دير الزور.

ويعقد مجلس الشعب ثلاث دورات عادية في السنة الأولى ويجوز دعوة المجلس إلى دورات استثنائية بقرار من رئيس المجلس أو بناء على طلب خطي من رئيس الجمهورية أو على طلب خطي من ثلث أعضاء المجلس.

وأبدى العديد من الأعضاء تفاؤلاً كبيراً في المجلس الحالي باعتبار أن نسبة الجدد فيه كبيرة فأكد عضو المجلس عمر أوسي أن المجلس سيعمل على إصدار قوانين وتشريعات مناسبة تلائم الظروف الحالية معرباً عن تفاؤله الكبير في المجلس الحالي.

وقال عضو المجلس صفوان القربي: إن النقطة الأهم التي يجب التركيز عليها في مجلس الشعب هي الإعلام وكيف من الممكن أن نستفيد من الطاقات الهائلة التي تسهم في إظهار أداء المجلس.

على ذمة التموين: مخالفات قليلة في أول أيام رمضان

عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن» في اتصال هاتفي معه أمس خلال جولته على عدد من أسواق دمشق أن أسعار معظم المواد والسلع مستقرة في الأسواق مقارنة مع الأيام السابقة وأن نسبة المخالفات والتجاوزات التي تم رصدها خلال الجولة قليلة حيث سجلت معظم الأسعار لدى الباعة تطابقاً مع النشرات الصادرة عن الوزارة وهوامش الأرباح المسموح بها، مبيناً أن العديد من التجار استجابوا للإجراءات وقاموا بتخفيض أسعار موادهم ما يتوافق مع الفواتير الممنوحة لسلعهم على حين استمر البعض ببيع موادهم بأسعار زائدة ولم يعلنوا عن أسعارها، كما أنه لم يتم رصد حالات احتكار واستغلال لأي من المواد وخاصة المواد والسلع الأساسية التي يرتفع الطلب عليها في شهر رمضان وفي مقدمتها المواد الغذائية والعصائر والمربيات وغيرها، على حين تم سحب عدد من العينات لمواد تم الاشتباه بسلامتها ومدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة حيث تم إرفاق هذه العينات مع الضبوط الخاصة بها وإحالتها إلى المخابر المختصة للكشف عن سلامتها، على حين أوضح أنه تم ضبط مخالفة جسيمة حول وجود مادة لأحد أغذية الأطفال (شيبس) في أحد المتاجر من دون أن يدون عليها مواصفات المنتج ومكوناته وخاصة أنها عادة ما يتم استخدام جملة من المنكهات في تحضير هذه المواد والتي لها تأثير سلبي في حال مخالفتها على سلامة الأطفال، وقد تم ضبط تنظيم خاص بالمخالفة بحق التاجر وحجز الكمية وإحالة عينات منها إلى المخبر لفحصها وتقييمها إضافة لإغلاق المتجر إدارياً.

وذكر معاون الوزير مثالاً على استقرار أسعار مادة السكر والرز حيث سجلت مادة السكر لدى معظم الباعة في أسواق البزورية والتي تعتبر من أهم أسواق دمشق للمواد الغذائية بين ٣٤٠-٣٥٠ ليرة رغم عرضها من بعض التجار بأسعار أقل بحدود ٣١٠ ليرات، مبيناً أن هناك دوريات مشابهة في مختلف المحافظات للاطلاع على الأسعار وحركة الأسواق وتوافر المواد ورصد المخالفات والتجاوزات، وفي سياق متصل بدأت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في مختلف المحافظات بتخفيض أسعار المواد والمنتجات المعروضة في صالاتها وخاصة المواد الغذائية إلى حدود سعر التكلفة على مدار أيام شهر رمضان تحت شعار (التعاون هو المنطلق– لنكن شركاء) حيث تراوحت نسبة التخفيض بين ١٠-٣٠٪ بالمقارنة مع الأسعار للمواد المشابهة لدى القطاع الخاص وقد شمل التخفيض المواد الأساسية والضرورية مثل السكر والزيت النباتي وزيت الزيتون والرز والسمنة والشعيرية والعدس والحلاوة والتمر الهندي العصائر والمحارم وبعض مواد التنظيف ومثال على ذلك انخفض وفق نشرة التعاون الاستهلاكي الصادرة أمس سعر مادة الرز بين ٥٠-١٢٥ ليرة حسب نوع الرز المعروض وكذلك سجلت مادة المحارم انخفاضاً بقيمة ٥٠ ليرة للعلبة وسجلت شعيرية الفيوريلا انخفاضاً بـ٤٠ ليرة لكل ٥٠٠غ.

علماً أن جمعيات التعاون الاستهلاكي لا تمثل جزءاً من مؤسسات التدخل الإيجابي وهي مستقلة تديرها مجالس إدارة منتخبة وتقدم تقاريرها وخطط عملها إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

سلسلة استراحات TAKE AWAY على طرق السفر

الوطن

أصدرت وزارة السياحة تعميماً عن استعدادات الوزارة لإطلاق المعايير والشروط الجديدة للاستراحات الطرقية، والتي تتواءم مع المواصفات والمعايير العالمية مع مراعاة خصوصية كل محافظة بسلسلة باسم واحد لاستراحات طرقية صغيرة باسم TAKE AWAY.

وبيّن التعميم الذي حصلت الوطن على نسخة منه أن هذا المشروع يأتي ضمن رؤية وزارة السياحة في تشجيع الاستثمارات الصغيرة بإقامة استراحات طرقية والارتقاء بجودة الخدمات السياحية المقدمة للمواطنين، وبهدف عودة نشاط الحركة على الطرق الواصلة بين المدن والمحافظات السورية.

وطالب التعميم المديريات في محافظات ريف دمشق والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وحلب القيام بجرد لجميع الاستراحات الطرقية والموجود منها ضمن محطات الوقود في هذه المحافظات والواقعة على الطرقات الدولية والرئيسية والفرعية.

إضافة إلى المطالبة ببيان تموضع هذه الاستراحات المكاني وتوصيفها وتقييمها حسب البنود، من حيث المنشآت الحاصلة على رخصة إشادة أو تأهل سياحي من وزارة وغير الحاصلة على ترخيص سياحي وذلك بالنسبة للاستراحات الطرقية وبيان وضع هذه المنشآت من حيث الاستثمار والتشغيل (مستثمرة– مغلقة مع بيان أسباب الإغلاق– متضررة مع بيان حجم الضرر)، ووضع هذه المنشآت من حيث وجودها ضمن محطة وقود أم منفصلة.

وقيد التعميم الاستراحات الطرقية بتنفيذ شروط منها وجوب توفر الشروط والتعليمات الصحية الخاصة بعمل المنشأة وتحقيق مستوى النظافة المطلوب وخصوصاً للمطابخ والحمامات مع ضرورة توفر التهوية اللازمة والتعقيم اللازم للحمامات بشكل مستمر.. كما اشترط الاهتمام بنظافة العمال الشخصية وخصوصاً من هم بتماس مع تحضير الغذاء وضرورة ارتدائهم للباس الموحد الخاص بالمنشأة مع وضع اللوحات الإسمية الخاصة بكل عامل مع طبيعة عمله، وتوفر الخدمات العامة من غرف للعمال ومصلى ودورات مياه خاصة بالرجال والنساء وإسعافات أولية وتزويدها بمصدر لمياه الشرب والعناية بالنظافة العامة.

وطالب التعميم المحافظات موافاة الوزارة بمقترحاتها ورؤيتها بخصوص تطوير العمل في هذه المنشآت إضافة إلى المقترحات المتعلقة بإنشاء استراحات طرقية إن كان من حيث تموضع أماكنها على الطرقات مع مراعاة الاعتبارات التخطيطية واحتياجات المسافرين بهذا الخصوص أو من حيث أحجام هذه الاستراحات والفعاليات المتضمنة بها كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة أو أكشاكاً، ليصار إلى دراستها وتضمينها في المواصفات والاشتراطات المتعلقة بإنشاء محطات الوقود والاستراحات الطرقية الجديدة والتي تزمع الوزارة إصدارها قريباً، إضافة إلى اجتماع المستثمرين أصحاب الاستراحات الطرقية ومحطات الوقود والاطلاع على مقترحاتهم بشأن تطوير وتفعيل العمل في هذه المنشآت.

٦ آلاف ليرة متوسط تكاليف مائدة الإفطار و٢٠٠٠ ليرة للسحور باليوم

عبير صيموعة

العوز والحاجة وارتفاع تكاليف الحياة المعيشية كانت العنوان الأبرز لأول أيام الشهر المبارك في السويداء بعد أن شهدت المحافظة القليل من المبادرات الطوعية من المجتمع الأهلي والذين اعتادوا تقديم وجبات الإفطار للصائمين وتوزيع الأطعمة والفواكه والحلويات لكثير من العائلات حيث بقيت هذه المبادرات باهتة تحت مبرر غلاء المعيشة وانخفاض السيولة المالية بأيدي جميع المواطنين على حد سواء وطبعاً يستثنى منها مغتربو المحافظة أو من لديه أحد أفراد الأسرة في الاغتراب كما تزامن غلاء الأسعار مع عجز مؤسسات التدخل الايجابي من تخفيض الأسعار المواد الغذائية بما يتناسب مع دخل المواطن المحدود رغم التهليل والترويج لخطوة التخفيض تلك تزامنا مع حلول الشهر الكريم.

ويبقى العنوان الأبرز هو الغلاء وعدم القدرة على تأمين ابسط احتياجات موائد الإفطار التي خلت معظمها من اللحوم البيضاء والحمراء إن لم يكن جميعها حيث أشارت أم عبدو وهي ربة منزل لإحدى العائلات الحمصية أن إفطار اليوم يقتصر على التمر والبطاطا المقلية وصحن الفتوش إضافة إلى صحن شوربة عدس مع الافتقاد إلى أي صنف من الحلويات بعد أن شهدت الأخيرة ارتفاعاً مخيفاً بسبب ارتفاع أسعار مادة السكر مؤكدة أن زوجها يعمل في ورشات الدهان وعمله غير متواصل، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار المدخول الشهري للأسرة.

في حين تشير أم حسين من إحدى عائلات حماة إلى أن الأسرة إذا أرادت تجهيز مائدة إفطار متوسطة تحتاج إلى ما يزيد على ٦ آلاف كحد وسطي فضلا عن مائدة السحور التي افتقدت هي الأخرى إلى البيض والجبن كحد أدنى تحتاج وسطياً إلى ٢٠٠٠ ل.س أي حاجة الأسرة يوميا في شهر رمضان يتجاوز ٨ آلاف ل.س أي أن الأسرة تحتاج شهرياً إلى ما يزيد على مبلغ ٢٤٠ ألفاً في حين لا يتعدى دخل الزوج ٣٠ ألفاً كما يتم اقتطاع مبلغ يزيد على ٢٠ ألفاً ل.س كبدل إيجار فكيف ستستطيع الأسرة من تأمين احتياجاتها تلك ضمن الدخل الشحيح الذي تعيش ضمن نطاقة.

مدير فرع الهلال ربيع الملحم في السويداء أكد قيامه بخطوات إغاثية استباقية للشهر الكريم حيث قام بتوزيع سلل رمضانية للعائلات الوافدة حيث بلغ عدد السلل الموزعة حالياً بحدود ٣٥٠٠ سلة مع وجود ما يزيد على ٢٠٠٠ سلة قيد التوزيع لمساعدة العائلات الوافدة خلال الشهر الكريم وتأمين جزء من احتياجاتها.

الحمويون ينفقون في رمضان ٣ أضعاف إنفاقهم في الأشهر العادية!!

محمد أحمد خبازي

تستعد حماة عادة لشهر رمضان المبارك، استعدادا كبيراً، يتمثل في إقبال الحمويين على الأسواق قبل حلوله بيوم، لشراء ما يلزمه من مواد السحور، والفطور، حيث يشترون ما يلزمهم لمدة أسبوع من مختلف المواد الغذائية الضرورية، وهو ما يجعلهم يخصصون لهذا الشهر ميزانيات مضاعفة، بنسبة ٣ أضعاف من إنفاقهم في الشهور العادية!!.

حيث ترى في مائدة الإفطار أصنافاً عديدة من أطايب الطعام، والعصائر وأهمها السوس، والحلويات، والتمور.

وعلى الرغم من ضنك العيش والظروف الاقتصادية الصعبة، لما تزل الأسر الميسورة تحافظ على هذه العادات والتقاليد، حيث تجتمع الأسرة في أول أيام رمضان في منزل العائلة، الذي يتسع للأولاد وأزواجهم وأحفادهم، ليستضيف الولد الأكبر في العائلة أفراد الأسرة في اليوم الثاني، وهكذا دواليك.

وفي النهار تخف الحركة المرورية والمجتمعية كثيراً في حماة، لتنشط بعد الإفطار، حيث تشهد المقاهي والمتنزهات الشعبية وأهمها البرناوي – بالقرب من قصر المحافظة–، وكتف الشريعة في حي الشريعة الراقي جداً، وباب النهر حيث النواعير والطبيعة الخلابة، حركة كثيفة وطلباً على الأراكيل.

ويقول عبد الله أبو منهل: إن أجواء رمضان في حماة جميلة جداً، ولما نزل محافظين على عاداتنا وتقاليدنا القديمة المتوارثة، ولكن الغلاء جعلنا نقتصر على الأساسيات في مائدة الإفطار والسحور فقط.

فأسعار جميع المواد مرتفعة، ومداخيلنا محدودة، ولكن لرمضان طقوساً وتقاليد لا نفرط بها.

وتقول أم رزان: أجمع إجازاتي السنوية كلها في رمضان، وصحيح أنني أقضي كل وقتي في المطبخ، لكن السعادة تغمرني عندما أرى زوجي وأولادي على المائدة، وهذه حال جميع الموظفات أمثالي.

إن شهر رمضان ينتشلنا، ففيه نبيع عن كل أشهر السنة، وحتى في هذه الأيام العصيبة، لم يختلف الوضع كثيراً.

دمشق تستهلك ٢١ مليون كيلو سكر شهرياً

الوطن

كشف مدير عام مؤسسة سندس محمد العمري في تصريح خص فيه «الوطن» أن صالات المؤسسة شهدت حركة مبيعات مرتفعة خلال اليوم الأول من رمضان واليوم الذي سبقه مقارنة مع حجم المبيعات الاعتيادي بسبب توفير تشكيلة واسعة من المواد والسلع وخاصة المواد الغذائية التي عادة ما يرتفع الطلب عليها خلال شهر رمضان، وأن المؤسسة نفذت تخفيضاً بحدود ٥٪ على أسعار المواد الأساسية لديها مع بداية رمضان لتقترب بذلك من البيع بسعر الكلفة وأن نسبة الربح لا تتعدى ١٪ لبعض المواد تشمل نفقات وأجور تأمين هذه المواد، والتي تعمل المؤسسة على تأمينها من المنتج مباشرة لتقليل حلقات الوساطة وتخفيض الأسعار قدر المستطاع.

مؤكداً أنه مع هذا التخفيض في الأسعار ستكون معظم المواد والسلع المطروحة لدى صالات المؤسسة منخفضة عن مثيلاتها في الأسواق بنسبة ما بين ٢٠-٣٠ ٪، إضافة إلى تحضير المؤسسة لسلة غذائية خاصة بشهر رمضان تتضمن ١٣ مادة غذائية أساسية أهمها السكر والرز والزيوت والسمون والمربيات والمعكرونة والبرغل وأنه ربما يضاف إليها مادة التمور على أن يصل الوزن الإجمالي للسلة لـ١٨ كغ وبسعر لا يتجاوز ١٠ آلاف ليرة، وأنه تم تحديد مركز خاص في كل محافظة لتوزيع هذه السلل على المواطنين، وهنا ينوه المدير بعدم تحميل هذه السلة لأي مادة لا تلقى رواجاً في البيع وأن جميع المواد التي تتضمنها السلة هي مواد أساسية والطلب عليها كبير، وعن الكميات التي ستطرحها المؤسسة من المواد التي تعتبر شديدة الطلب نظراً للحاجة اليومية لها من المواطنين وانخفاض أسعارها مقارنة مع أسعار الباعة في السوق بين أن المؤسسة ستعمل على توفير هذه المواد قدر المستطاع وأن هناك عملاً على تنظيم توزيع هذه المواد لمنع حالات التجاوز التي قد تحدث خلال عمليات التوزيع والحد من حالة المتاجرة بها حيث يحاول بعض التجار والباعة في السوق الحصول على هذه المواد عبر وسائل مختلفة لإعادة طرحها من جديد في السوق وفق الأسعار الرائجة والتي عادة ما تكون مرتفعة وخاصة في مادة السكر.

وللوقوف عند هذه المادة التي صرحت مؤسسات التدخل الإيجابي أن لديها مخزوناً جيداً منها وتقوم بطرح كميات كبيرة منها لتحقيق الاستقرار في السوق وخاصة الاستهلاكية التي تحدثت عن مليون كيلو في الشهر لمدينة دمشق وحدها، نتوجه بالسؤال هنا للاستفادة من خبرة المدير العام السابق للمؤسسة الاستهلاكية الذي حرص على عدم التحدث باسمها والحديث فقط في حدود عمله الحالي كمدير عام لمؤسسة سندس، ليكتفي بالتوضيح عبر تقدير الحاجة الإجمالية لمدينة دمشق والتي مقدارها قرابة ٢١ مليون كيلو شهرياً مبيناً أن الشخص الذي كان يتم تخصيصه سابقاً بـ١,٥ كيلو من مادة السكر المقنن كان يحتاج مثل هذه الكمية شهرياً أي أن متوسط استهلاك الشخص شهرياً من مادة السكر نحو ٣ كغ، وبإسقاط هذا التقدير على سكان دمشق والذي ربما تجاوز ٧ ملايين عبر بعض التقديرات سنكون بحاجة إلى ٢١ مليون كيلو شهرياً لتغطية احتياجات المدينة من المادة وبالتالي فإنه رغم الكميات المرتفعة التي تعمل مؤسسات التدخل الإيجابي على توفيرها.